ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

# The Tunisian educational system under the modernization movement 1957-1987

**Prof. Dr. Muayad Mahmoud Hamad Al-Mashhadani**

Tikrit University / College of Education for the Humanities

**M. Ghailan Sameer Taha**

General Directorate Of Education Saladin

* *Corresponding author: E-mail* : gailanaltikriti@gmail.com

**07702008145**

***Keywords***:
Update
Education
System
Primary
secondary

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***
Received 13 Aug. 2020
Accepted 27 Aug 2020
Available online 26 Nov 2020
*E-mail*
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

**A B S T R A C T**

After achieving independence, the Tunisian government focused on reforming and modernizing education, unifying school curricula, and making education in all stages and branches linked to the Tunisian government in a central way that is not a new generation of young people who believes in the new modern ideas that Habib Bourguiba wanted and which are on the ground in Tunisia.

The project to eradicate illiteracy, and the opening of new schools in all Tunisian cities and villages was among the most prominent efforts the government made to achieve to spread education comprehensively in all parts of the country, as well as implementing thoughtful educational plans that worked to organize education affairs at all stages, and to make education available to males and females. Both from elementary school through to higher education.

It was necessary to prepare national educational and educational cadres that were responsible for spreading education in line with the new governmental orientation in building a modern Tunisian state. Indeed, the number of Tunisian teachers and teachers increased significantly, exceeding the percentage of foreigners who were studying in Tunisian schools before independence was achieved.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.10.2020.11

## النظام التعليمي التونسي في ظل حركة التحديث 1957-1987

أ.د مؤيد محمود حمد المشهداني/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

م. غيلان سمير طه/ وزارة التربية/ لمديرية العامة لتربية صلاح الدين

**الخلاصة:**

بعد تحقيق الاستقلال، ركزت الحكومة التونسية على إصلاح وتحديث التعليم، وتوحيد المناهج الدراسية، وجعل التعليم في جميع مراحله وفروعه مرتبطًا بالحكومة التونسية بطريقة مركزية ليست بجيل جديد من الشباب يؤمن بالحداثة الجديدة الأفكار التي أرادها الحبيب بورقيبة والموجودة على أرض الواقع في تونس. كان مشروع محو الأمية، وافتتاح مدارس جديدة في جميع المدن والقرى التونسية، من أبرز الجهود التي

بذلتها الحكومة لتحقيق نشر التعليم بشكل شامل في جميع أنحاء البلاد، وكذلك تنفيذ خطط تربوية مدروسة عملت على تحقيقها وتنظيم شؤون التعليم في جميع مراحله، وإتاحة التعليم للذكور والإناث. كلاهما من المدرسة الابتدائية حتى التعليم العالي، وكان لا بد من إعداد كوادر وطنية تربوية وتربوية تكون مسؤولة عن نشر التعليم بما يتماشى مع التوجه الحكومي الجديد في بناء دولة تونسية حديثة. وبالفعل، ارتفع عدد المعلمين والمعلمين التونسيين بشكل كبير، متجاوزًا نسبة الأجانب الذين كانوا يدرسون في المدارس التونسية قبل الاستقلال.

**المقدمة**

اهتمت الحكومة التونسية بعد تحقيق الاستقلال عام 1956 بإصلاح التعليم وتحديثه، وتوحيد المناهج الدراسية وجعل التعليم في مراحلة وتفرعاته كافة مرتبط بالحكومة التونسية بصورة مركزية لإعداد جيل جديد من الشباب يؤمن بالأفكار التحديثية الجديدة التي اراد الرئيس الحبيب بورقيبة تطبيقها على أرض الواقع في تونس .

كان مشروع القضاء على الأمية, وافتتاح مدارس جديدة في كافة المدن والقرى التونسية من ابرز ما عملت الحكومة على تحقيقه لنشر التعليم بصورة شاملة, فضلاً عن تطبيق خطط تعليمية مدروسة لتنظيم شؤون التعليم في كافة مراحله، وجعل التعليم متاح للذكور والإناث على حد سواء ابتداءً من المرحلة الابتدائية ووصولاً إلى التعليم العالي .

كان لابد من إعداد كوادر تربوية وتعليمية وطنية لتحمل على عاتقها مسؤولية نشر التعليم بما يتلاءم والتوجه الحكومي الجديد في بناء دولة تونسية حديثة، وبالفعل فقد ازدادت اعداد المعلمين والمدرسين التونسيين بصورة كبيرة فاقت نسبة الأجانب الذين كانوا يدرسون في المدارس التونسية قبل تحقيق الاستقلال .

يعد افتتاح الجامعة التونسية عام 1960 نقلة نوعية مهمة في مسيرة تحديث التعليم وتعصيره من خلال امداد مؤسسات الدولة بالكوادر الوظيفية في مختلف الاختصاصات، والاستفادة من الأبحاث الجامعية في النهوض بالواقع العلمي و الثقافي للبلاد وتعزيز تبادل الخبرات مع الخارج.

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، وكان المحور الأول بعنوان تحديث نظام التعليم في تونس 1957-1960، في حين جاء المحور الثاني بعنوان أثر التخطيط الحكومي على الواقع التعليمي في تونس 1961-1970، اما المحور الأخير فقد حمل عنوان تطور التعليم في تونس 1971-1987 .

**أولاً: تحديث نظام التعليم في تونس 1957-1960**

كان مشروع التحديث الذي تبناه الحبيب بورقيبة متأثراً بالغرب، ونظامه الرأسمالي، وكانت الرغبة بتعميم التجربة الأوربية من خلال التثقيف بأن كل شيء يأتي من الغرب يُعد إصلاحاً وتطوراً، وعلى هذا الأساس فإن أول إجراء قام به في مجال إصلاح التعليم هو إصدار قرار في السادس والعشرون من شهر

آذار 1956 بتغيير اسم جامع الزيتونة إلى "كلية الشريعة وأصول الدين"، والعمل على تغيير مناهجها بما ينسجم والسياسة التحديثية للدولة[1].

كانت النخبة التحديثية في تونس بقيادة الرئيس الحبيب بورقيبة تؤكد على أهمية تطبيق النظام المركزي في مجال التعليم من خلال توحيد النظام التعليمي برمته، والقضاء على الازدواجية في المؤسسات التعليمية، وتوحيد المناهج والسير بها إلى الفكر العلماني[2].

يمكن القول بأن التعليم خلال مدة الحماية الفرنسية على تونس لم يكن موحداً فكان على عدة أقسام فهناك التعليم في الكتاتيب[3]، والمدارس التبشيرية، والمدارس التي أقيمت من قبل أحزاب الحركة الوطنية، فضلاً عن المدارس التي افتتحتها السلطات الاستعمارية الفرنسية، وعليه فأن توحيد التعليم كان خطوة مهمة في مسار حركة التحديث للنهوض بالتعليم، وتحديثهُ، ولكن الذي يؤخذ على سياسة الدولة التونسية في هذا المجال هو السعي لجعل السياق العام للتعليم في تونس ينصب في بوتقة العلمانية، والابتعاد عن العلوم الشرعية، وروافدها.

استهدفت حركة التحديث في مجال التعليم العمل على القضاء على الأمية المتفشية في تونس من خلال افتتاح العديد من المدارس، ورياض الأطفال في كافة المدن والقرى التونسية، والعمل على تشجيع المواطنين التونسيين على أرسال أطفالهم إلى تلك المدارس من أجل تعميم العملية التعليمية في أرجاء الدولة التونسية كافة[4].

عملت الحكومة التونسية على تشكيل لجنة خاصة تعمل على اتخاذ تدابير مهمة لإصلاح النظام التعليمي في تونس من خلال وضع مخطط عشري بدءاً من عام 1958 ولغاية 1968 يركز على توحيد التعليم، وإلغاء السياقات المعمول بها في عهد الاستعمار الفرنسي من خلال إقامة نظام تعليمي واحد للدراسة الابتدائية يمتد لمدة ستة سنوات، وستة سنوات أخرى للتعليم الثانوي وتقسيمهُ على ثلاثة أقسام: وهي عام، وقسم اقتصادي، وقسم فني على ان يتفرع من التعليم العام في السنة الرابعة أربعة افرع هي فرع الآداب الحديثة، وفرع الآداب القديمة، وفرع الرياضيات، وفرع العلوم، أما القسم الاقتصادي فينقسم إلى فرع تجاري وفرع اقتصادي في حين يضم القسم الفني فرع التقنيات الحسابية، وفرع الصناعات لكلا الجنسين[5].

تطلب النهوض بواقع التعليم في تونس، وتطبيق الإصلاحات تأليف وطباعة كتب دراسية جديدة لتلاميذ المدارس، وللمعلمين كذلك لنشر الفكر التعليمي الحديث بما يتلاءم والتطور الذي شهدتهُ العلوم والمعارف، ومن جانب آخر كان لابد من اختيار المؤلفين لتلك الكتب من خلال خبراتهم المتراكمة لتوظيفها في مجال دعم حركة الإصلاح والتحديث، وكذلك عملت الحكومة التونسية على دراسة التكاليف المالية التي ترتبت على عملية طباعة الكتب المدرسية الجديدة، ولذلك قررت استحداث الديوان التربوي في عام 1958 ليتولى مهمة تأليف وطباعة وتوزيع الكتب المنهجية الجديدة[6].

رفعت الحكومة التونسية شعار "انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال" للترويج لمشروعها التحديثي في مجال التعليم، وإضفاء الصبغة الوطنية على مناهجه، واتباع الطرق العصرية، وعليه فقد عملت على البدء

بعملية التعريب[7]، للمناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية للسنتين الأولى منها ويكون التعريب بصورة كاملة في حين تم اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للمراحل الأربعة الأخرى من التعليم الابتدائي، وكذلك فقد قامت الحكومة التونسية بتوحيد مناهج التدريس للمرحلة الثانوية واعتماد اللغة العربية للتدريس في المناهج الموحدة[8]، إذ هدفت الحكومة لتحقيق عدد من الأهداف من إصلاحها للنظام التعليمي في المرحلة الثانوية، وكما موضح في أدناه:

1- توحيد التعليم الثانوي بهدف تماسك أبناء الوطن الواحد، وعدم تشتتهم في حالة استمرار التعليم العصري الفرنسي، والتعليم الديني لجامع الزيتونة.

2- الأخذ بالتحديث بصورة متلائمة مع مناهج الدول المتقدمة، وبرامجها التعليمية.

3- تونسة التعليم بصورة كاملة مما يرسخ اعتزاز أطفال وشباب تونس بإرثهم الحضاري[9].

كانت الحكومة التونسية مصرة على النهوض بواقع التعليم وتحديثه فقد قامت بالاستعانة بأحد المختصين في هذا المجال، وهو جان دوبييس[10]، فتم تكليفه بإعداد تقرير شامل للارتقاء بالواقع التعليمي في البلاد، وبالفعل تمكن من إنجاز تقريره المتكون من ستون صفحة في عام 1958، وكانت بداية ذلك التقرير مقارنة لأوضاع تونس مع سويسرا والدنمارك، إذ عدهما متشابهتان من حيث الأوضاع في المرحلة التي سبقت مرحلة الإصلاح والتقدم، وضمن تقريره بعدد من المبادئ الهامة والتي أوجزها بما يأتي:

1- نشر التعليم وشموليته للجنسين على حدٍ سواء.

2- إن يكون مسار التعليم باتجاه تقني وعلمي وأن يتلاءم مع التنمية الاقتصادية.

3- اتباع استراتيجية جديدة للنهوض بالتعليم وتحديد النفقات اللازمة لذلك لأن إصلاح التعليم يتطلب التخلي عن الأسلوب النظري القديم للتدريس.

4- الاستفادة من المكاسب التي حصل عليها ميدان التعليم في تونس في المدة التي سبقت عام 1958 التي أسهمت بها النخبة التحديثية[11].

اعلن الحبيب بورقيبة في الكلمة التي ألقاها في عام 1959 في المدرسة الصادقية أن عملية تحديث التعليم في تونس تحتل مرتبة متقدمة في سياسة الدولة في إطار بناء مؤسساتها، وفي عام 1959 تم تعيين محمود المهدي وزيراً للتربية[12].

أعلنت الحكومة التونسية في الحادي والثلاثين من شهر آذار 1960 عن قانون تأسيس الجامعة التونسية، وكانت أهداف تأسيسها ما يلي:

1- توسيع نطاق التعليم العالي وتنظيمه لسد حاجات مؤسسات البلاد بالموظفين الخريجين في مختلف الأنشطة والمجالات.

2- الاستفادة من الأبحاث العلمية، والاستفادة منها سواءً كانت بحوث تطبيقية أو بحوث نظرية.

3- حماية وحفظ الثقافة والموروث الحضاري الوطني في المجالات الأدبية والفنية.

4- توسيع الأبحاث الثقافية، وتعزيزها سواء كانت تنتمي للماضي أو جاءت من نتاجات حركة الإصلاح.

5- تعزيز حركة البحث العلمي بتوثيق الصلات العلمية مع الدول الأخرى[13].

أشار قانون استحداث الجامعة التونسية إلى هياكل الجامعة، وكوادرها الإدارية، إذ يمثل رئيس الجامعة المرتبة الأعلى في التسلسل الإداري، ويتم اختيارهُ من قبل وزارة التعليم، وكذلك حدد مهام مجلس الجامعة بمساعدة رئيسها، وحددت ارتباط العمداء للكليات والمعاهد برئيس الجامعة من دون ارتباطهم إدارياً بوزارة التعليم، وقد بلغ عدد طلاب الجامعة بعد افتتاحها ما يقارب (900) طالب[14]، وضمت الجامعة الكليات الآتية: كلية الآداب وكلية "العلوم الرياضية والفيزيائية والطبيعية" وكلية الطب وكلية الحقوق ودار المعلمين العالية و"كلية الشريعة وأصول الدين"[15].

نتج عن استحداث الجامعة التونسية عام 1960 إلى تقسيم كلية الشريعة وأصول الدين (جامع الزيتونة سابقاً) إلى ثلاثة أقسام هي: قسم أدبي وقسم شرعي وقسم للقراءات، ومدة الدراسة في تلك الأقسام ثلاثة سنوات، وأصبحت بناية الكلية خارج أسوار المسجد، وتم اختيار محمد الطاهر عاشور[16] عميداً للكلية[17].

**ثانياً أثر التخطيط الحكومي على الواقع التعليمي في تونس 1961-1970**

ربط الحبيب بورقيبة الإصلاحات التعليمية بالقضاء على التخلف، والأخذ بيد الشباب التونسي نحو التقدم والتطور ففي خطاب لهُ في الثلاثين من شهر آذار 1961 في المجلس الأعلى للشباب قال:" **اتجهت العناية إلى أحياء الأراضي الموات واستصلاحها إنشاء معاصر الزيت والمعامل وتعديل الأثمان ينبغي العناية بالشباب- رأس مال الأمة- والعمل على الخروج به من التخلف الفكري ليكون من لدن دخوله المدرسة وحتى من قبل محل رعايتنا، فلا ندعه يسير بانفراد مهملاً متشتتاً مستخلصاً تجربته مما سموه "مدرسة الحياة" كما كان الشأن في الماضي حين يفاخر احدنا بذلك**"[18].

شهد قطاع التعليم تطوراً ملحوظاً في السنوات الأولى من تطبيق الإصلاحات التحديثية في هذا المجال، وهذا ما انعكس في ازدياد أعداد التلاميذ، وكما موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (1)[19]**

**ازدياد أعداد التلاميذ في المدارس التونسية (1958- 1963)**

| السنة الدراسية | عدد سكان تونس بالملايين | عدد التلاميذ بالألاف | زيادة عدد التلاميذ | نسبة الزيادة لمجموع السكان |
|---|---|---|---|---|
| 1958 -1959 | 4,076,900 | 398,026 | 44817 | 9,75 |
| 1959 -1960 | 4,137,200 | 448,904 | 50870 | 10,85 |
| 1960 -1961 | 4,198,400 | 509,719 | 60815 | 22,16 |
| 1961 -1962 | 4,249,700 | 561,957 | 52238 | 13,23 |
| 1962 -1963 | 4,330,500 | 616,422 | 44465 | 14,23 |

كانت نسبة ازدياد أعداد التلاميذ واضحة منذ تطبيق الإصلاحات في المجال التعليمي، واستحداث الديوان التربوي، ونلمس تلك الزيادة في اطلاعنا على الجدول أعلاه، وأن إقبال التلاميذ على دخول المدارس كان نتيجة الدعم الكبير الذي حصل عليه القطاع التعليمي والتشجيع من قبل الحكومة التونسية، فضلاً عن التثقيف الترويجي الذي قام به دعاة التحديث مستندين على مبدأ عصرنة التعليم، وتحقيق التقدم والتطور،

ولاسيما أن نسبة الأمية في تونس كانت لا تزال متفشية بصورة كبيرة آنذاك.

بالمقابل ازدادت أعداد طلاب الدراسة الثانوية في أنحاء تونس كافة بعد تطبيق سياسة الإصلاح والتحديث في هذا المجال، وكما موضح في الجدول أدناه:

**جدول رقم (2)[20]**

**ازدياد أعداد طلاب الدراسة الثانوية في تونس (1958- 1963)**

| السنة الدراسية | مجموع طلاب الثانوية |
|---|---|
| 1958 -1959 | 44518 |
| 1959 -1960 | 46491 |
| 1960 -1961 | 57849 |
| 1961 -1962 | 59474 |
| 1962 -1963 | 65490 |

إن دعم الحكومة التونسية لقطاع التعليم الثانوي، فضلاً عن تقسيمهُ على ثلاثة أقسام عام وفني واقتصادي قد أسهم في ازدياد عدد طلاب المرحلة الثانوية مع التحاقهم بالقسم الذي يتلاءم مع توجهاتهم العلمية والفكرية.

ازداد عدد المعلمين والمدرسين للتدريس في المرحلتين الابتدائية والثانوية لدعم خطة الحكومة التونسية في إتمام متطلبات النهوض بالواقع التعليمي، وكما موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (3)[21]**

**تطور عدد معلمي تونس للمرحلة الابتدائية (1959- 1963)**

| السنة الدراسية | مقدرات الخطة | عدد المعلمين | الفرق |
|---|---|---|---|
| 1950 -1960 | 6275 | 6420 | +145 |
| 1960 -1961 | 7280 | 7352 | +72 |
| 1961 -1962 | 8346 | 7736 | -610 |
| 1962 -1963 | 9373 | 9603 | +230 |

**جدول رقم (4)**[22]

**تطور عدد مدرسي تونس للمرحلة الثانوية (1959- 1963)**

| السنة الدراسية | مقدرات الخطة | عدد المدرسين | الفرق |
|---|---|---|---|
| 1960 -1959 | +34 | 225 | - |
| 1961 -1960 | +33 | 317 | + |
| 1962 -1961 | +36 | 345 | -8 |
| 1963 -1962 | +68 | 398 | -15 |

لاشك أن من أهم أركان النهوض بالقطاع التعليمي في تونس هو إعداد كوادر تربوية وتعليمية تؤمن بفكرة التحديث للنهوض بالواقع العلمي للدراستين الابتدائية والثانوية، ولذلك نلاحظ في الجدولين أعلاه سعي النخبة التحديثية لزيادة عدد المعلمين والمدرسين على الرغم من وجود بعض التذبذب في الإعداد بين سنة وأخرى.

سعت الحكومة التونسية لتوفير كادر تونسي يسهم في دعم حركة الإصلاح والتحديث من خلال مساهمته في رفع الواقع العلمي للكليات التونسية المستحدثة، وكما موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (5)**[23]

**أعداد الأساتذة التونسيين والأجانب (1959- 1962)**

| السنة الدراسية | الأساتذة التونسيين | النسبة المئوية | الأساتذة الأجانب | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| 1960 -1959 | 269 | 52,4 | 244 | 47,6 |
| 1961 -1960 | 684 | 62,1 | 417 | 37,9 |
| 1962 -1961 | 739 | 60,8 | 476 | 39,9 |

نلمس من اطلاعنا على جدول أعداد الأساتذة النمو المضطرد في الزيادة بالنسبة لأعداد الكوادر الوطنية التونسية، وهذا ما يؤشر تطوراً إيجابياً في مسار حركة التحديث لما تحملهُ مرحلة الدراسة الجامعية من أهمية في إعداد جيل من الشباب سعت الحكومة التونسية على أعداده بما يتوافق وسياستها التحديثية.

أدى دعم الحكومة للجامعة التونسية إلى ازدياد أعداد طلبتها في مختلف الكليات المستحدثة، وكما موضح في الجدول الآتي:

**جدول رقم (6)[24]**

**تطور أعداد طلبة الجامعة التونسية (1961- 1963)**

| المؤسسات التعليمية | 1961 -1962 | 1962 -1963 |
|---|---|---|
| كلية الآداب والعلوم الإنسانية | 415 | 608 |
| كلية العلوم | 569 | 639 |
| كلية الحقوق | 574 | 725 |
| كلية الشريعة وأصول الدين | 380 | 469 |
| دار المعلمين العالية | 98 | 109 |
| المدرسة العليا للحقوق | 107 | 108 |
| مدرسة ترشح الأساتذة المساعدين | 404 | 561 |
| مركز البحوث التربوية | - | 130 |
| مدرسة الفنون | 98 | - |
| المدرسة العليا للدراسات التجارية | 55 | 58 |
| المجموع | 2700 | 3407 |

إن الزيادة المضطردة في أعداد طلبة التعليم العالي هو أبرز ما يمكن ملاحظته في الجدول أعلاه، وقد تولد ذلك في إطار سعي الحكومة التونسية في رفد مؤسساتها بالكوادر الوطنية لتسهم في بناء دولة عصرية تأخذ بأسباب الإصلاح والتحديث.

شهد تعريب المناهج الدراسية تراجعاً ملحوظاً منذ النصف الثاني من الستينيات ففي العام الدراسي 1967- 1968 تم إلغاء الشعبة المعربة من الدراسة الثانوية، وإجبار طلابها على الالتحاق بدار المعلمين التي لا تسمح لهم الالتحاق بالكليات الحكومية، وأن كان كذلك مخالفاً لتوجه عدد من الطلبة، أما الأساتذة المختصين بتدريس اللغة العربية في الشعبة المعربة فقد تم نقلهم للوظائف الإدارية، أو ابتعاثهم للأقطار العربية، وكذلك شهد عام 1968 إلغاء تعريب المناهج الكامل للسنتين الأولى من الدراسة الابتدائية، وحلت محلها اللغة الفرنسية، ويعزى سبب ارتداد عملية التعريب في تونس إلى أسباب سياسية يأتي في مقدمتها تدهور العلاقات التونسية- المصرية وبروز الاتجاه العربي القومي في عدد من البلدان العربية، فضلاً عن انشغال الحكومة التونسية بالتنمية الاقتصادية في الستينيات وانحسار اهتمامها عن الأهمية الوطنية والقومية للغة العربية، فضلاً عن العامل النفسي تجاه اللغة الفرنسية، اذ تم اعتبارها لغة تفاهم دولية متعاونة مع الدولة التونسية الحديثة، فضلاً عن التلكؤ في إعداد مدرسين أكفاء لغوياً في عملية التدريس[25].

نشطت الحركة الطلابية[26]، بصورة قوية في عام 1968 من خلال شعاراتها وشموليتها ومن خلال حوادث صدعت من كيان الحزب الحاكم، وقد عدت الحكومة التونسية أن تلك الأحداث قد جاءت نتيجة نشر التعليم على نطاق واسع بالاعتماد على الكمية لا النوعية، ولذلك عملت على تشديد المركزية الإدارية على الجامعة التونسية[27].

قررت الحكومة التونسية في عام 1968 جعل سن القبول في المدارس الابتدائية ستة أعوام، وتحديد عدد الحصص بخمس عشرة حصة أسبوعياً للسنتين الأولى من الدراسة، وخمس وعشرون حصة أسبوعياً للسنوات الأربعة الأخرى[28].

يمكن القول أن الخطة التعليمية العشرية التي انتهت في عام 1968 قد أفضت إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها بما يأتي:

1- إلغاء المدارس القرآنية كافة وتوحيد التعليم الحكومي، وتونسة المعلمين للتعليم الابتدائي كافة بحلول عام 1968.
2- نقل طلاب التعليم الزيتوني بصورة تدريجية للمدارس الثانوية.
3- الاحتفاظ بتعريب السنتين الأولى من الدراسة الابتدائية لغاية عام 1968، إذ تم إلغاء التعريب فيهما في تلك السنة.
4- تعميم التعليم في تونس، إذ ارتفع عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية مما يقارب 26% في العام الدراسي (1955- 1956) إلى ما يقارب 80% في العام الدراسي (1965- 1966)، أما في التعليم الثانوي، فقد ارتفع العدد من ما يقارب 32,155 طالب في العام الدراسي (1958- 1959) إلى ما يقارب 132,512 طالب في العام الدراسي (1968- 1969)[29].

يمكن القول أن آثار التحديث كانت واضحة في مجال التعليم العالي، وذلك بتبادل العلاقات، واكتساب الخبرات من الجامعات العالمية مع الإبقاء على التدريس باللغة الفرنسية وتشجيع تعلم اللغة الانكليزية، وعدد من اللغات الأخرى، وكان الحبيب بورقيبة يرى ان النهوض بالتعليم العالي في تونس يعد من اهم مرتكزات بناء الدولة الحديثة[30].

**ثالثاً: تطور التعليم في تونس 1971-1987**

شهد عام 1971 عودة الحكومة التونسية إلى مشروع تعريب المناهج الدراسية، ولكن كانت الفكرة هذه المرة ان يكون التعريب بصورة متدرجة، وبطيئة ففي شهر شباط 1971 اعلن رئيس الحكومة التونسية الهادي نويرة عن بدء مرحلة التعريب المتدرج، وصرح قائلاً:" **إنَّ التعليم مشكل قومي يهم الأمة جمعاء واذا اتضح لزوم مراجعة التعليم في جوهره وطرقه فسيكون نتيجة حوار ودرس عميق حتى نتوخى أحسن الطرق ونجعل من تعليمنا تعليماً تونسياً بالمعنى الكامل، المعنى الذي يتضمنه التعريف الدستوري القائل: تونس دولة دينها الإسلام ولغتها العربية**"[31].

عقدت الحكومة التونسية مؤتمراً تربوياً شامل في عام 1971 تمخض عنهُ تشكيل سبعة عشر لجنة تربوية للوقوف على المشاكل التعليمية ووضع الحلول المناسبة لها، وقدمت تلك اللجان العديد من التقارير والتوصيات، ومن تلك التوصيات تعريب المناهج الدراسية للمواد العلمية، ولكن لم يتم تحديد سقف زمني محدد لذلك[32].

أولت حركة التحديث اهتمامها بالتعليم المهني لاحتضان التلاميذ الذين يفشلون في اجتياز المرحلة الابتدائية في سنتها السادسة في الامتحان الاختباري للانتقال للتعليم الثانوي، وذلك بعد السماح لهم

بالدراسة في التعليم المهني بعد النجاح في اختبار التأهل للدراسة في المدارس المهنية بهدف إعدادهم للالتحاق بالمعاهد الصحية أو الفلاحية، والمعاهد المختصة الأخرى[33].

انعكس الوضع الاقتصادي في تونس على التعليم، ولاسيما بعد حل التعاضديات الزراعية والتجارية، وإعادة الأملاك إلى ذويها، وهذا ما أسهم في خلق بطالة واضحة المعالم لليد العاملة المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن وجود مؤسسات تعليمية ومعاهد لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية التي تبنتها حركة التحديث، وقد القت تلك الظروف بظلالها على إصلاحات التعليم، وظهر ذلك واضحاً في مشروع إصلاحات 1972، والذي أكد على تقليص التعليم وتحجيم عدد من فروعه[34].

أشارت الإحصائيات الخاصة بالتعليم في تونس للنصف الأول من السبعينيات انه من بين الف تلميذ يلتحقون بالدراسة الابتدائية فأن ما يقارب من (370) منهم يلتحقون بالتعليم الثانوي، وما يقارب من (82) يحصلون على شهادة الدراسة المهنية، وما يقارب من (65) يجتازون المرحلة الثانوية، وما يقارب من (38) فقط يحصلون على الشهادة الجامعية، أما بقية التلاميذ والطلاب ينقطعون عن الدوام بدون الحصول على شهادة دراسية، وهذا ما اشر تراجع واضح وملحوظ لحركة الإصلاح والتحديث للنظام التعليمي في تونس، وهذا ما تطلب القيام بإصلاحات تعليمية جديدة[35].

أعلنت الحكومة التونسية عن مخطط عشري جديد للنهوض بالواقع التعليمي للبلد بدءاً من عام 1976 ولغاية عام 1986، وأبرز ما تضمنه ذلك المخطط ما يلي:

**أ- التعليم الابتدائي:**

1- تعريب مناهج الدراسة الابتدائية سنة بعد أخرى بصورة تدريجية لغاية السنة الثالثة، وإدخال اللغة الفرنسية في السنة الرابعة.
2- الاهتمام بمادتي اللغة العربية، والتربية الدينية، وتحديث الطرق الدراسية لهما.
3- استحداث مادة التربية اليدوية في كافة مراحل الدراسة الابتدائية.
4- ملائمة دور المعلمين والمعلمات بما ينسجم مع خطة تعريب التعليم.
5- إضافة سنتين آخرتين للتعليم الابتدائي ليصبح ثمانية سنوات دراسية.
6- إعداد مناهج دراسية تتلاءم مع التوجه الحكومي الجديد.

**ب- التعليم الثانوي:**

1- التأكيد على البرامج الإصلاحية، والاهتمام بمادة التربية الإسلامية، وزيادة حصصها الأسبوعية.
2- تعريب مواد التأريخ والجغرافية والفلسفة والاهتمام بالفكر الإسلامي عند تدريس المناهج.

**ج- التعليم العالي:**

منذ عام 1976 تقرر إجراء امتحان (بكالوريا) بعد اجتياز الطالب للمرحلة الثانوية، ويحسب المعدل باستعمال الكومبيوتر مع الأخذ بعين الاعتبار معدل درجات الطالب للسنة الأخيرة من دراسته في المرحلة الثانوية، ومعدلهُ في امتحان البكلوريا[36].

عملت الحكومة التونسية على تطبيق مخطط 1976 بصورة عملية، وبصورة خاصة ما يتعلق بالتعريب، إذ تم تعريب مادة الفلسفة للدراسة الثانوية في العام الدراسي 1976- 1977 خطوةً أولى في السياسة الرامية لتعريب المناهج الدراسية[37].

شهد قطاع التعليم العالي تطوراً ملحوظاً في ازدياد عدد طلبة الكليات التونسية، وكما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (7)[38]**

**ازدياد عدد طلبة التعليم العالي في تونس (1975- 1977)**

| الكليات | 1975- 1976 | 1976- 1977 |
|---|---|---|
| كلية الآداب | 4301 | 4978 |
| دار المعلمين العليا | 5661 | 7646 |
| علوم اقتصادية | 2091 | 2181 |
| معهد الدراسات التجارية العليا | 379 | 545 |
| مدرسة الضرائب | 600 | 970 |
| كلية الطب | 1806 | 2254 |
| المعهد العالي للتعرف | 337 | 358 |
| كلية الشريعة | 584 | 648 |
| مدرسة ترشيح الأساتذة المساعدين | 712 | 955 |
| المدرسة القومية للمهندسين | 1465 | 2118 |

لاشك ان ازدياد عدد طلاب الدراسة الجامعية وفي مختلف التخصصات يعد مؤشراً إيجابياً في تطور العملية التعليمية في ظل حركة التحديث، وتأتي تلك الأهمية في رفد مختلف المؤسسات التونسية بالكوادر الوطنية لدعم مسيرة الإصلاح التي شهدتها الدولة منذ انتهاء مدة الحماية الفرنسية وتأسيس الجمهورية التونسية.

على الرغم من تطبيق السياسات الإصلاحية في مجال التعليم فقد فشلت الحكومة التونسية في الحد من ظاهرة تسرب تلاميذ الدراسة الابتدائية من المدارس الذي استمر بالارتفاع عاماً بعد عام فقي العام الدراسي 1976-1977 كان عدد التلاميذ الذين انقطعوا عن المدارس ما يقارب (91,745) وقد ارتفع العدد إلى ما يقارب (95,984) تلميذ وتلميذة في العام الدراسي 1980- 1981[39].

كانت معارضة الحركة الطلابية لسياسة الحكومة التونسية من أكثر المشاكل التي كانت تقف بوجه المشاريع الإصلاحية في المجال التعليمي، ولكن ذلك لم يثني الحكومة على القيام بإصلاحات هيكلية مهمة للدراسة الجامعية، ولعل أبرزها شطر الجامعة التونسية إلى ثلاثة جامعات[40]، ففي التاسع من شهر آب 1986 صدر القانون رقم (86/ 80) والذي تم بموجبه إعادة تنظيم الجامعة باستحداث جامعة تونس في الشمال، وجامعة صفاقس في الجنوب، وجامعة المنستير في وسط تونس[41].

يمكن القول ان النخبة التحديثية في تونس قد افرطوا بالتفاؤل في سياستهم التعليمية، وإعداد جيل جديد من الشباب يؤمن بالأفكار العلمانية، وقد عدّ أصحاب القرار أن الموروث الحضاري للبلاد لم يعد يتلاءم مع تطورات الحياة العصرية، متناسين الصدمة الكبيرة لدى عامة التونسيين من إلغاء جامع الزيتونة الذي يحظى بمكانة كبيرة في نفوسهم، ومن سلبيات عملية التحديث هو شعور الشاب التونسي الحاصل على التعليم الحديث هو عدَّ كل شيء يرمز للعروبة والإسلام يمثل تخلف ورجعية، واعتبار كل ما ينتمي للغرب وفرنسا هو تقدم وتحضر وتكنولوجيا[42].

على الرغم من دعم حركة التحديث للغة العربية، والعمل على تعريب المناهج الدراسية، إلاَّ أنَّ الحبيب بورقيبة والنخبة التحديثية كانوا متمسكين جداً باللغة الفرنسية، وكان ذلك نابعاً أساساً من طبيعة المصالح الاقتصادية التي ربطت تونس مع فرنسا، وكان دعاة التحديث يعدون اللغة الفرنسية دليلاً على التقدم والتطور الحضاري لدرجة تكلم بعضهم باللغة الفرنسية حتى في داخل منازلهم[43].

وأخيراً يمكن القول أن عملية التعريب لم تنجح بصورة كاملة فقد كان الكثير من الأطفال وخريجي المدارس لا يتحدثون إلاَّ باللغة الفرنسية أو بلهجة هجينة ناتجة عن لهجات متعددة، وان ذلك الانحدار لا يمثل مسألة لغة فقط، وإنما مسألة انتماء وهوية ناتجة عن تاريخ وثقافة وقيم كانت سائدة في المجتمع العربي[44].

**الخاتمة**

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن توضيحها فيما يلي :

1- شهد قطاع التعليم في تونس طفرة نوعية مهمة بعد الاستقلال من خلال توحيد التعليم في البلاد فضلاً عن توحيد المناهج الدراسية .

2- كان مشروع تعريب التعليم من اهم المشاريع التي تبنتها الحكومة التونسية عند تطبيقها للإصلاحات التعليمية رغم بعض الهفوات التي رافقت مشروع التعريب .

3- كان المخطط العشري لإصلاح التعليم في تونس بدءاً من عام 1958 من النقاط الإيجابية التي جاءت نتائج مهمة على ارض الواقع .

4- ازداد عدد المدارس الابتدائية والثانوية بشكل كبير في كافة المدن والقرى التونسية وهذا ما أشر تعميم التعليم وانتشاره بصورة واضحة .

5- تأسيس الجامعة التونسية عام 1960 تركت الأثر البارز في تطور التعليم العالي وإعداد الكوادر التونسية الوطنية لرفد مؤسسات الدولة كافة .

6- أدت سياسة تطبيق نشر التعليم وتحديثه إلى ازدياد أعداد التلاميذ والطلاب في كافة المراحل الدراسية، فضلاً عن ازدياد أعداد المعلمين والمدرسين التونسيين .

7- إن حاجة تونس إلى الطاقات الوطنية أدى إلى استحداث عدد من الكليات والمعاهد ليأخذ خريجيها على عاتقهم مهمة النهوض بالبلاد بما يتلاءم والتوجهات التحديثية الجديدة التي جاءت بها الحكومة التونسية بعد تحقيق الاستقلال وإعلان النظام الجمهوري .

**الهوامش**

(1) عواد إبراهيم خضر العبيدي، الحركة الإسلامية في تونس 1970–1987، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص41.

(2) طه حميد حسن العنبكي، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في تونس للمدة 1987–2002، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004، ص72.

(3) الكتاتيب: مدارس قديمة تتمحور حول مسألة تحفيظ القرآن الكريم، وتعليم القراءة والكتابة بصورة مبسطة، وتكثر الكتاتيب في الريف أكثر من المدن. ينظر: عمراوي فطيمة الزهرة، إسهامات الحركة العمالية التونسية (1924–1956), رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة محمد خيضر (بسكرة), كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017، ص21.

(4) حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس مختصر يشمل ذكر حوادث القطر التونسي من أقدم العصور إلى الزمان الحاضر، الدار التونسية للنشر ومؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، تونس، 1976، ص239.

(5) محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989، ص86– 87.

(6) محمد رضا بنور ومحمد الزيتوني حمودة، العرض الأول لأوضاع التربية والتعليم في الجمهورية التونسية، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية، ط3، د.م، 1964، ص51.

(7) التعريب: هو استبدال اللغات الأجنبية باللغة العربية، بحيث تكون هي اللغة الأم في النظام الإداري والمدارس ولغة التخاطب في العلاقات الدبلوماسية. ينظر: عبد المالك خلف التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي دراسات في التأريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، دار الشباب للنشر، الكويت، 1986، ص220.

(8) نازلي معوض أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص108.

(9) الهادي البكوش، شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، موفم للنشر، تونس، 2013، ص177.

(10) جان دوبييس: وهو احد المدرسين الفرنسيين الذين عملوا في تونس إبان فترة الاحتلال. للمزيد ينظر: عواد إبراهيم خضر العبيدي، المصدر السابق، ص42.

(11) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص88– 89.

(4) عواد إبراهيم خضر العبيدي، المصدر السابق، ص 41–42 .

(13) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص91– 92.

(14) المصدر نفسه، ص92.

(15) بشرى صبار حسين، الأوضاع الاجتماعية في تونس 1957–1987، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 2014، ص117.

(16) محمد الطاهر عاشور: ولد عام 1879 في منطقة قصر جدة وأسرته تعود إلى أصول أندلسية، وحفظ القران الكريم في السادسة من عمره، واكمل دراسته في جامع الزيتونة عندما بلغ الرابعة عشر من العمر عام 1893، ودرس فيها سبعة سنوات، ومارس بعد التخرج التدريس فيها، وفي عام 1905 أصبح عضو في الجمعية الخلدونية، واختير في عام 1910 عضو في لجنة إصلاح التعليم، للمزيد ينظر: وسام نويري ومنى صالحي، دور الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في إصلاح التعليم بتونس (1879– 1973)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، 2016، ص16–19.

(17) المصدر نفسه ص45.

(18) مؤلف مجهول، الحبيب بورقيبة حياته جهاده، كتابة الدولة للأخبار والارشاد، تونس، د.ت، ص263- 264.

(19) محمد عبد العزيز الجوادي، أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1982، ص162.

(20) محمد رضا بنور ومحمد الزيتوني حمودة، العرض الأول لأوضاع التربية والتعليم في الجمهورية التونسية، المركز الإقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية، ط3، د.م، 1964، ص41.

(21) بشرى صبار حسين، المصدر السابق، ص103.

(22) محمد رضا بنور ومحمد الزيتوني حمودة، المصدر السابق، ص43.

(23) بشرى صبار حسين، المصدر السابق، ص107.

(24) محمد رضا بنور ومحمد الزيتوني حمودة، المصدر السابق، ص54.

(25) نازلي معوض أحمد، المصدر السابق، ص109- 110.

(26) الحركة الطلابية: كانت النشأة الأولى لها في بداية القرن العشرين في زوايا جامع الزيتونة، وبالتحديد في عام 1910 على الرغم من قلة عدد طلاب الزيتونة آنذاك والذي لا يزيد عن الف طالب، وفي التاسع عشر من شهر شباط 1950 تشكلت "لجنة صوت الطالب الزيتوني" المطالبة بالإصلاحات التعليمية، والسياسية، وفي عام 1952 انبثق عن الحركة الطلابية "الاتحاد العام لطلبة تونس" بمساندة الاتحاد التونسي للشغل. للمزيد ينظر: سالم البيض، الحركة الطلابية التونسية النشأة والتأميم وقضايا الهوية.

www.forum.univeyes.net, 10\4\2019.

(27) بشرى صبار حسين، المصدر السابق، ص95.

(28) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص88.

(29) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص90- 91.

(30) الهادي البكوش، المصدر السابق، ص177.

(31) نازلي معوض أحمد، المصدر السابق، ص111.

(32) المصدر نفسه، ص111- 112.

(33) محمد عبد العزيز الجوادي، المصدر السابق، ص187.

(34) المصدر نفسه، ص176.

(35) محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص97- 98.

(36) للمزيد ينظر: محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص100- 102.

(37) نازلي معوض أحمد، المصدر السابق، ص112.

(38) محمد عبد العزيز الجوادي، المصدر السابق، ص192.

(39) المصدر نفسه، ص180.

(40) صحيفة الطليعة، فرنسا، العدد 142، 27 كانون الثاني 1986.

(41) بشرى صبار حسين، المصدر السابق، ص137.

(42) الهادي التيمومي، تونس (1956-1987)، دار محمد علي للنشر، ط2، تونس، 2008، ص108.

(43) المصدر نفسه، ص188.

(44) عميرة علية الصغير، التعليم الفرنسي والنخبة في تونس 1881– 1987، صحيفة الصباح، تونس، 26 آذار 2012.

## The References

## First: books


1. Hassan Hosni Abdel-Wahab, A Brief History of Tunisia Including Mentions of the incidents of the Tunisian country from the earliest times to the present time, the Tunisian publishing house and the Wehda Foundation for Publishing and Distribution, Tunisia, 1976.
2. Mohamed Abed Al-Jabri, Education in the Maghreb, a critical analytical study of education policy in Morocco, Tunisia and Algeria, Moroccan Publishing House, Casablanca, 1989.
3. Muhammad Reda Bannour and Muhammad Zitouni Hammouda, First Presentation of the Status of Education in the Republic of Tunisia, Regional Center for Training Senior Education Personnel in the Arab Countries, 3rd Edition, MD, 1964.
4. Abdul Malik Khalaf Al-Tamimi, Arab Gulf and Maghreb Studies, Studies in Political, Social and Economic History, Youth Publishing House, Kuwait, 1986.
5. Nazli Moawad Ahmed, Arabization and Arab Nationalism in the Maghreb, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1986.
6. Al-Hadi Al-Bakoush, Testimonies of Colonialism and Resistance in Tunisia, Algeria, and Morocco, Mouffem El-Nasher, Tunisia, 2013.
7. An unknown author, Habib Bourguiba, his life as his jihad, State Writing for News and Advocacy, Tunisia, DT.
8. Muhammad Reda Bennour and Muhammad Al-Zaitouni Hammouda, First Presentation of the Status of Education in the Republic of Tunisia, the Regional Center for Training Senior Education Personnel in the Arab Countries, 3rd Edition, Dr. M., 1964.
9. Al-Hadi Al-Timoumi, Tunis (1956-1987), Mohamed Ali Publishing House, 2nd Edition, Tunis, 2008.


**<u>Second</u>: theses and university theses:**


1. Awad Ibrahim Khader Al-Obaidi, The Islamic Movement in Tunisia 1970-1987, PhD thesis (unpublished), College of Education, University of Tikrit, 2012.

2. Taha Hamid Hassan Al-Anbaki, Development of the Constitutional Movement and Democracy in Tunisia for the period 1987-2002, PhD thesis (unpublished), Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2004.

3. Amrawi Fatima Al-Zahra, Contributions of the Tunisian Labor Movement (1924-1956), Master Thesis (unpublished), University of Muhammad Khaider (Biskra), Faculty of Humanities and Social Sciences, 2017.

4. Bushra Sabbar Hussein, Social Conditions in Tunisia 1957-1987, Master Thesis (unpublished), College of Education for Women, University of Tikrit, 2014.

5. Muhammad Abdel Aziz Al-Jawadi, The Impact of Political Transformations on the Social Construction in Tunisia, Master Thesis (unpublished), Higher Institute for National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, 1982.

6. Wissam Nouiri and Mona Salehi, The Role of Sheikh Muhammad Al-Taher Bin Ashour in Education Reform in Tunisia (1879-1973), Master Thesis (unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Muhammad Boudiaf-Messila, 2016.

**Third: Newspapers:**

1. Al-Tali'a newspaper, France, No. 142, January 27, 1986.
2. Amira Alia Al-Soghair, French education and the elite in Tunisia 1881-1987, Al-Sabah newspaper, Tunis, March 26, 2012.

**Fourth: The International Information Network**

1. www.forum.univeyes.net, 4/10/2019.